

## الإمارات العربية المتحدة

ينص الدستور على حرية الدين وفقاً للعادات المتبعة، وتحترم الحكومة بشكل عام هذا الحق في الممارسة لكن مع فرض بعض القيود. ونص الدستور على اعتبار الإسلام ديناً رسمياً للدولة، فيما تعرّف الحكومة جميع المواطنين بأنهم مسلمون.

لم تحدث أية تغييرات في أوضاع احترام الحرية الدينية من قبل الحكومة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وواصلت السياسة الحكومية مساهمتها في تحقيق الممارسة الحرة للدين عموماً مع بعض القيود. وتسيطر الحكومة عملياً على جميع المساجد السنية وتضع بعض القيود على حرية التجمع والجمعيات، بما فيها تلك ذات الطابع الديني. وبالرغم من ذلك، يمكن للجماعات الدينية التي توجد لها مبان دينية متخصصة أن تؤدي شعائر العبادة وتقوم بالأمر الديني. وتتبع حكومة الإمارات العربية المتحدة سياسة التسامح مع الجماعات الدينية غير المسلمة، ونادراً ما تدخلت في شؤون نشاطاتها الدينية. وتحظر الدولة تحريف المسلمين عن دينهم والتوزيع العلني للمطبوعات الدينية غير الإسلامية.

لم ترد أي تقارير على حدوث إساءات أو تمييز في المجتمع بسبب اعتقادات أو ممارسات دينية، بالرغم من أن الضغط الاجتماعي حال دون التحول من الإسلام إلى أديان أخرى، وظهرت رسوم كاريكاتورية ذات طابع تمييزي في أجهزة الإعلام.

تناقش الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع حكومة الإمارات العربية المتحدة كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان.

### القسم 1: إحصاءات التركيبة الدينية

تبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة 32,300 ميل مربع ويفوق عدد سكانها 5 مليون نسمة. ويشكل الرعايا غير المواطنين نسبة 80% من السكان يشكل المسلمون السنة منهم نسبة 85% فيما يقدر عدد السكان الشيعة بنسبة

حوالى 15%. وينتمي الوافدون بشكل رئيسي إلى دول جنوب وشرق آسيا رغم وجود عدد كبير من الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا الوسطى، والدول المستقلة عن مجموعة الكومنولث السابق، وأمريكا الشمالية. ووفقا للإحصاء السكاني الذي قامت به وزارة الاقتصاد عام 2005، بلغ نسبة المسلمين 76% من مجموع السكان، وشكل المسيحيون 9%، وشكلت الديانات الأخرى نسبة 15%. كما تقدر بعض الأرقام غير الرسمية أن 15% من مجموع السكان من الهندوس، و5% من البوذيين، و5% ينتمون إلى أديان أخرى، بما فيهم البارسية، والبهائية، والسيخ. تختلف هذه التقديرات عن نتائج الإحصاء السكاني لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الزائرين والعمال "المؤقتين"، كما أنه يدرج البهائيين والدروز ضمن فئة المسلمين.

أشار الزعماء الدينيون غير المسلمين من داخل البلاد وخارجها أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أحد أكثر البلدان تحررا في المنطقة من ناحية المواقف الحكومية والاجتماعية من حيث بالسماح لجميع الأشخاص في مزاوله أديانهم بحرية. وفيما اعتبر المواطنون البلاد دولة إسلامية عليها احترام مشاعر الدين الإسلامي في أمور تتعلق باستهلاك الكحول في الأماكن العامة، والأزياء العصرية، والسلوك العام، إلا أن المجتمع أكد على احترام خصوصية التقاليد الإسلامية الداعية للتسامح، خاصة فيما يتعلق ببعض المجموعات المسيحية. ويتم السماح بارتداء الزي الغربي العادي للرجال والنساء في كافة أنحاء البلاد.

سُمح للعديد من الفنادق والمخازن والمتاجر الأخرى التي يديرها مواطنون وأجانب على السواء ببيع الكحول ولحم الخنزير إلى غير المسلمين والاحتفال علناً بأعياد غير المسلمين مثل عيد الميلاد، وعيد الفصح، والديوالي (رغم أنه من غير المسموح بشكل عام إبرازها أثناء شهر رمضان). وتقيم مراكز التسوق احتفالات أثناء العطل المسيحية، كما توفر الأطعمة التقليدية للأعياد المسيحية، والزينة، والملصقات، والكتب، وأشرطة الفيديو بشكل واسع. ويتجمع تلاميذ المدارس في مراكز تسوق في دبي ليرددوا أناشيد عيد المسيح بينما يقوم أشخاص يرتدون زي بابا نويل في المحلات التجارية بتوزيع الهدايا. وتم نشر تقارير الاحتفالات الدينية، بما في ذلك مواعيد صلوات الكنيسة، بشكل منتظم في أجهزة الإعلام المحلية.

القسم الثاني: وضع الحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسي

ينصّ الدستور على حرية الدين وفقاً للعادات المتبعة، وتحترم الحكومة بشكل عام هذا الحق في الممارسة مع فرض بعض القيود.

ينصّ الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي لكافة الإمارات السبع المكونة للاتحاد، وتقوم الحكومة بتمويل أو منح إعانات لحوالي 95 بالمائة من مساجد السنة وتوظف جميع الأئمة السنّة. ويعتبر حوالي 5 بالمائة من جوامع السنّة ملكاً خاصاً، وتقدم هبات خاصة كبيرة للعديد من المساجد التي تقوم على أوقاف مهمة. وتقرّ الحكومة بعدد صغير من الطوائف المسيحية، وذلك من خلال إصدار تراخيص لاستعمال الأرض وبناء وتسيير الكنائس.

هناك نظام مزدوج للمحاكم الشرعية الإسلامية بوجود محاكم لشؤون القانون الجنائي والعائلي وأخرى علمانية لشؤون القانون المدني. ويجوز للمسلمين الشيعة في دبي متابعة القضايا القانونية الأسرية الشيعية (كالزواج، ومعاملات الموتى، والإرث) عبر مجلس شيعي خاص بدلاً عن المحاكم الشرعية. وأحياناً يتم محاكمة غير المسلمين بسبب الأفعال الإجرامية في المحاكم الشرعية. ولا تتم معاقبة كل الجرائم بموجب الشريعة. ففي القضايا التي تتم فيها المعاقبة بموجب الشريعة، قد يتم محاكمة غير المسلمين مدنياً وفقاً لتقدير القاضي. كما يمكن إلغاء أو تعديل عقوبات الشريعة المفروضة على غير المسلمين من قبل محكمة أعلى.

يُطلب من المسلمين وغير المسلمين على السواء بموجب القانون خلال شهر رمضان الامتناع عن الأكل والشراب والتدخين علناً خلال ساعات الصيام احتراماً للسلوك الإسلامي. ويُسمح للمسلمين الشيعة بالاحتفال بيوم عاشوراء حسب رغبتهم بما يتماشى مع التقاليد الشيعية.

تشرف الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على معظم الأمور التي تتعلق بالعلاقات الإسلامية في البلاد. وتوزع هذه الهيئة إرشادات أسبوعية لأئمة السنّة حول مواضيع وأفكار وفحوى الخطب الدينية، وتؤكد على ضرورة عدم انحراف رجال الدين عن المواضيع المعتمدة في خطبهم سواء كان ذلك بشكل متكرر أو بشكل كبير. ومعظم الأئمة هم من غير المواطنين، وهناك نسبة كبيرة منهم من مصر وسوريا. ولا تعين الحكومة شيوخ مساجد الشيعة، باستثناء دبي، حيث تتحكم دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف في تعيين الأئمة وسلوك القيام بعملهم في كافة المساجد.

ويتمتع شيوخ مساجد الشيعة بحرية اختيار مواضيع الخطب، ولم تختلف مواضيع هذه الخطب بشكل عملي عن المواضيع الموافق عليها والموزعة على الأئمة السنة خلال الفترة التي شملها التقرير.

تتمتع الأقلية الشيعية، والتي تتركز في إمارتي دبي والشارقة بالحريّة في العبادة وإدارة مساجدها الخاصة، وتعتبر كافة مساجد الشيعة ملكاً خاصاً ويمكن لها تلقي تمويل من الحكومة عند الطلب.

لا تفرض الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف متطلبات خاصة للترخيص والتسجيل من أجل الاعتراف بالمجموعات غير الإسلامية وتنظيم شؤونها. وتتبع الحكومة سياسة تتسم بالتسامح تجاه الأديان الأخرى، وتتدخل عملياً بشكل ضئيل جداً في نشاطاتهم الدينية. وتسعى الحكومة لتثقيف مواطنيها لتجنب التعصب والتحيز.

تعتبر الدراسات الإسلامية إجبارية في المدارس الحكومية (المدارس التي تدعمها الحكومة الاتحادية المخصصة بشكل رئيسي لأطفال المواطنين) وكذلك في المدارس الخاصة بالنسبة لأطفال المسلمين. ويمنع إعطاء تعاليم دينية للأديان غير الإسلامية ضمن المدارس الحكومية، ومع ذلك، يجوز للجماعات الدينية المختلفة إعطاء تعاليم دينية لأعضائهم في مبانيهم الدينية الخاصة. وإذا تبين أن المدارس الخاصة تدرّس مواد تعارض الإسلام، أو تشوّه أي دين معين، أو تخالف أخلاقيات ومعتقدات الأمة، فإنها قد تتعرض لعقوبات بما فيها إغلاق المدرسة.

على الرغم من حظر بعض الكتب المدرسية في السابق لاحتوائها على أجزاء مسيئة للدين الإسلامي، لم توجد تقارير جديدة تفيد بحظر كتب مدرسية خلال الفترة التي شملها التقرير.

تتطلب وزارة التربية والتعليم أن يحضر الأطفال الذين تبين جوازات سفرهم أنهم مسلمون (بما فيهم البهائيون والدروز) حصص الدروس الإسلامية.

يعدّ التبشير أو توزيع مطبوعات دينية غير إسلامية أمورا ممنوعة، ويتعرض مرتكبوها لعقاب الملاحقة القضائية أو السجن أو الترحيل، وذلك بسبب الارتباط في سلوك يعادي الإسلام. ومع غياب قوانين محددة ضد النشاطات التبشيرية، قيل إن الحكومة كانت تهدد بإنهاء تصاريح الإقامة للأشخاص المشكوك في أنهم قاموا بنشاطات تبشيرية في السابق. ولكن لم توجد تقارير تؤيد هذه التهديدات خلال الفترة التي شملها هذا التقرير.

تطلب سلطات الهجرة بشكل روتيني من الأجانب المتقدمين للحصول على تصاريح إقامة إعلان انتمائهم الديني على طلبات الإقامة. إلا أن الحكومة لا تجمع أو تحلل هذه المعلومات، ولم تفد أي تقارير بأن الانتماء الديني أثر على إصدار أو تجديد التأشيرات أو تصاريح الإقامة.

أصدر حكام مختلف الإمارات قرارات العفو عن 2139 سجين خلال أيام العطل الدينية والوطنية، وذلك بغض النظر عن الانتماء الديني للسجناء خلال الفترة التي شملها هذا التقرير. وشمل العفو بعض من المحكومين بالسجن مددا تتراوح من 3 إلى 5 سنوات بسبب جرائم مالية، أو انتهاك قوانين الهجرة، أو بسبب جنايات صغيرة أخرى، وتردد أن قرارات العفو لم تشمل السجناء المدانين بجرائم الاغتصاب أو القتل أو الخطف.

تعتبر العطل الدينية التالية عطلا وطنية وهي: وقفة عرفات، وعيد الأضحى، وعيد رأس السنة الهجرية، وعيد المولد النبوي، ويوم الإسراء والمعراج، وعيد الفطر.

#### القيود على الحرية الدينية

نظر لأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، فإنه يحظى بمعاملة تفضيلية فوق الجماعات الدينية الأخرى، ويُنظر إلى اعتناق الإسلام نظرة إيجابية.

يجوز للرجل المسلم حسب الشريعة الإسلامية أن يتزوج من امرأة غير مسلمة "من أهل الكتاب" أي امرأة مسيحية أو يهودية، إلا أنه من غير المسموح لامرأة مسلمة أن تتزوج رجلا غير مسلم إلا إذا اعتنق الإسلام. وبما أن الإسلام يعتبر الزواج بين رجل غير مسلم وامرأة مسلمة أمراً غير قانوني، فإن كلا منهما معرضان للاعتقال والمحكمة والسجن بسبب الزنا. ولم تظهر تقارير أفادت بحدوث مثل هذه الحالات خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

ويتم تطبيق الشريعة في حالات الطلاق وفقاً لمدرسة الفقه المالكي. وبموجب قانون الأحوال الشخصية الجديد، يتم منح النساء حضانة الفتيات إلى حين وصولهن سنّ 13 عاماً، ويتم منحهن حضانة للفتيان إلى أن يصبح عمرهن 10 سنوات. إذا تبين الأم غير مؤهلة لفعل ذلك، تتحول الحضانة إلى أقرب امرأة مؤهلة من قريبات الأم. وتسمح الشريعة المتبعة في الإمارات بتعدد الزوجات (لحد أربع زوجات بشكل شرعي).

لا يتم الاعتراف بالتحول من الإسلام إلى دين آخر ، ولم تتوفر أية بيانات لتحديد هل حدث أي من هذه التحولات. ولم تتم محاولة إقناع هؤلاء المرتدين من أجل العودة إلى اعتناق الإسلام، وقد يخفي بعضهم عقيدتهم الجديدة، أو قد يسافرون إلى بلد آخر يقرّ دينهم الجديد لتفادي وصمة العار الاجتماعية بسبب تخليهم عن الإسلام.

يتم نشر قائمة بأسماء الذين تخلوا عن الإسلام سنوياً.

تستطيع الجماعات غير المسلمة امتلاك مبانيها الخاصة للعبادة حيث يمكنهم ممارسة دينهم بحرية، وذلك عن طريق طلب منحة عقارية وتصريح لبناء مجمع ليتم تقديمه إلى حاكم الإمارة (على أن تبقى وثيقة ملكية الأرض لدى الحاكم). ولا يتم فرض رسوم إجبارية على الأراضي الممنوحة لهذه الجماعات. كما أن إمارة الشارقة تعفي المباني الدينية من تسديد فواتير الماء والكهرباء. ولا يوجد منهج معتمد على المستوى الاتحادي لمنح وضع رسمي للجماعات الدينية أو الموافقة على المنح العقارية للمبني الدينية. بل يقرر حكام الإمارات بشكل انفرادي ما إذا كانوا سيمنحون الأرض والتصريح لبناء دور عبادة ضمن إماراتهم أم لا. ومع ذلك، يمكن أن تستغرق مراحل الطلب فترة من الوقت وكان هناك بعض الطلبات لا تزال قيد الدراسة منذ أكثر من سنة. ويتعين على الجماعات التي لا تملك مبان خاصة بها استخدام مرافق المنظمات الدينية الأخرى أو العبادة في دور خاصة. ولم تتحدث أي تقارير حول تدخل الحكومة في هذا الشأن.

على الرغم من أن المسيحيين يشكلون الأقلية من بين المواطنين غير المسلمين، يفوق دور العبادة الخاصة بهم عددها لدى الجاليات الأخرى غير المسلمة وذلك لأن الإسلام يعتبر المسيحيين "من أهل الكتاب"، وبالتالي فإن الحكومة قد تسهل أمر التجمعات المسيحية أكثر من غيرها عند النظر في منح الأراضي لتأسيس أماكن العبادة.

توجد 33 كنيسة مسيحية في الإمارات على الأقل، وتم بناؤها على أراض ممنوحة من قبل العائلات الحاكمة للإمارات التي تقع فيها هذه الكنائس. وتكون الكنائس في بعض الأحيان قريبة من بعضها البعض أو في مناطق بعيدة عن الأماكن التي يسكنها أعضاء تلك الكنائس، مما يحد من عدد الحضور. وهناك أربع إمارات تأوي مدارس أبرشية ومسيحية للتعليم الأساسي والثانوي. وقد منحت إمارة أبو ظبي ودبي بأراض لتشييد مقابر مسيحية، كما منحت إمارة أبو ظبي أرضاً لمقبرة خاصة بالبهائيين.

لا تسمح الحكومة للكنائس بعرض الصليب خارج بناء الكنيسة كما لا تسمح لهم بإنشاء برج للناقوس. غير أنه لم يلتزم بهذا دوماً عندما عرضت بعض الكنائس رموز الصليب على جدرانها. وفيما كانت بعض الكنائس مكتظة بالحضور، اضطرت لعقد قداسها في البهو خلال مناسبات خاصة بسبب ضيق المساحة. ومع ذلك، لم تتدخل الحكومة في شؤون الكنيسة. وكانت الكنائس تقبل المعتنقين الجدد من كافة الأديان ما عدا الدين الإسلامي لأن الحكومة لا تسمح ولا تعترف بتحول الفرد من دين الإسلام إلى دين آخر.

ليس هناك معابد للنسبة القليلة من المواطنين اليهود.

يوجد معبدان مشتركان بين السيخ والهندوس في إمارة دبي. ولا توجد معابد للبوذيين. فقد قام البوذيون والهندوس والسيخ بأداء طقوسهم الدينية في منازل خاصة دون أي تدخل. وتردد أن هناك طلباً تجري دراسته حالياً من أجل إنشاء معبد للعدد المتزايد من أتباع البوذية.

يوجد مرفقان لإحراق جثث الموتى ومقابرها الخاصة بالجمالية الهندوسية، واحدة في أبو ظبي وأخرى في دبي. ومن المتوقع أن يتم افتتاح مرفق مماثل في العين قريباً، كما تم منح أرض في إمارة الشارقة لبناء مرفق آخر. مرافق إحراق الجثث المتوفرة حالياً تفي بالمتطلبات الحالية. ويتعين الحصول على الموافقة الرسمية عند كل مرة يتطلب استخدام هذه المرافق. غير أن الإجراءات بسيطة ولا يبدو أن تشكل صعوبات. يمكن لأتباع كافة الأديان ما عدا الإسلام استخدام هذه المرافق. لا يبني العمال عادة معابد هندوسية في مواقع العمل بسبب أن هذه المرافق تستدعي موظفي صيانة خاصين بها. ولم ترد أية تقارير عن هدم السلطات المحلية معابد أنشأها العمال الهندوس في مواقع العمل خلال الفترة التي شملها هذا التقرير.

تقوم الجماعات غير المسلمة بجمع الأموال من بين أتباعها وتلقى الدعم المالي من الخارج. وتعلن بعض نشاطاتها الدينية في الصحافة مثل احتفالات أيام العطل والصلوات التذكارية والتقاليد الدينية وحفلات الترانيم الدينية، وتجمعات حشد التبرعات. وذكر القادة الدينيون غير المسلمين أن سلطات الجمارك نادراً ما تستفسر حول إدخال مواد دينية مثل الإنجيل والترانيل الدينية إلى البلاد، إلا إذا كانت المواد مطبوعة بالعربية. أما في الماضي، فقد كانت سلطات الجمارك تدقق في أي مواد دينية اعتبرتها تفوق المتطلبات العادية للتجمعات الدينية الموجودة، رغم السماح بدخول

هذه المواد في أغلب الأحيان في السابق. وقد تردد أن سلطات الجمارك غالباً ما استفسرت عن استيراد المواد الدينية المسيحية أقل من المواد الدينية الأخرى غير الإسلامية. ومع ذلك، سمحت في كل الأحوال باستيراد جميع المواد في نهاية المطاف.

قامت شركة اتصالات، وهي المزود الوحيد لخدمات الإنترنت في الدولة في بعض الأحيان، بحجب مواقع تتضمن معلومات دينية. وتضمنت هذه المواقع معلومات عن عقيدة البهائية واليهودية، كما تضمنت انتقادات سلبية للإسلام، وشهادات مسلمين سابقين اعتنقوا المسيحية. ويفرض القانون الرسمي الخاص بالمعلومات واحترام الخصوصية عقوبات على استعمال الإنترنت لمعاداة الإسلام، وعلى التحريض على ارتكاب الخطيئة، واستعمال الإنترنت لخرق آداب السلوك العام. ولم يتم التبليغ عن أي حوادث مثل هذه خلال الفترة التي شملها هذا التقرير.

ويقوم الشيخ علي الهاشمي مستشار رئيس الدولة للشؤون القضائية والدينية، ومحمدان المزروعى رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ومحمد مطر الكعبي، مدير عام الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بتمثيل الإمارات بشكل منتظم في المؤتمرات والأحداث الإسلامية والدنيوية والمسيحية، ونشاطات تتم في الدول الأخرى، وعادة ما يجتمعون مع الزعماء المسيحيين في البلاد.

لا توجد تقارير تفيد بوجود سجناء أو أسرى لأسباب دينية.

#### التحويل القسري عن الدين

لم تكن هناك أية تقارير عن حدوث عمليات إكراه على التحول من دين إلى آخر، بما في ذلك للمواطنين الأميركيين القاصرين الذين أخطفوا أو نُقلوا بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة، أو عن رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

#### التطورات والتحسينات الإيجابية في مجال الحرية الدينية

في 11 حزيران يونيو عام 2008، أقام الشيخ علي الهاشمي مستشار رئيس الدولة للشؤون القضائية والدينية تجمعاً لمختلف الأديان في منزله، ودعا فيه الراعي البابوي الدكتور بول هيندر أسقف الكنيسة الكاثوليكية في شبه الجزيرة

العربية ومطران الروم الكاثوليك في أبو ظبي وبطريك الكنيسة القبطية المحلي لإلقاء خطب الوعظ لتجمع علماء المسلمين، وممثلي الأديان الأخرى والدبلوماسيين الأجانب (بمن فيهم غير المسلمين).

ونظم مركز شؤون الإعلام التابع لمكتب نائب رئيس الوزراء في 17 أيار/مايو 2008 ندوة بعنوان "دور الفاتيكان في تشجيع التعايش حول العالم وحقيقة التسامح الديني في الإمارات العربية المتحدة"، واستضافت متحدثين هما الراعي البابوي الدكتور بول هيندر أسقف الكنيسة الكاثوليكية في شبه الجزيرة العربية ومطران الروم الكاثوليك في أبو ظبي، والمطران منجد الهاشم، السفير البابوي لدى الإمارات، الذين ناقشا التسامح الديني في الإمارات وتاريخ العلاقة بين المسلمين والمسيحيين.

وفي 27 نيسان أبريل عام 2008، احتفلت كنيسة الأقباط المصريين في الإمارات العربية المتحدة بعيد الفصح بحضور الشيخ السيد على الهاشمي مستشار رئيس الدولة للشؤون القضائية والدينية.

وفي 15 نيسان أبريل عام 2008، تسلم رئيس الدولة الشيخ خليفة أورااق اعتماد 13 سفيراً، بمن فيهم سفير الفاتيكان. ونقل سفير الفاتيكان لرئيس الدولة الشيخ خليفة تحيات البابا بنديكتوس السادس عشر الذي أشاد بقيادة البلاد للإهتمام بالتنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات. وأشاد بأن الإمارات العربية المتحدة نموذج في دعم التسامح واحترام التنوع الثقافي والتفاعل المشترك. وجدّد الشيخ خليفة تصميم بلاده على تبني الحوار بين الثقافات والحضارات والتسامح بين المجموعات الدينية المختلفة.

في 26 آذار مارس عام 2008، تم افتتاح مركز جديد لأتباع الطائفة الإسماعيلية في دبي. على أرض تبرع بها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة و رئيس الوزراء وحاكم دبي. وأعلن الأمير كريم آغا خان الزعيم الروحي للمسلمين الإسماعيليين أن المركز هو مقر للتأمل السلمي. ويعد هذا المركز الجديد في دبي الأول من نوعه في المنطقة والرابع في العالم بعد مركز لندن وفانكوفر ولشبونة. ويسعى المركز لترويج برامج ثقافية وتربوية واجتماعية من منظور غير طائفي واسع ضمن الإطار الأخلاقي للإسلام.

و في 23 آذار/مارس 2008، افتتح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان مبنى كنيسة إنجيليكية جديدة في أبو ظبي، ستؤوي 21 تجمّعا ضمن مساكن أكبر لم تتوفر لهم من قبل. وتزامن افتتاح الكنيسة مع

احتفالات عيد الفصح. وهنا وزير التعليم العالي والبحث العلمي الشيخ نهيان المسيحيين بعيد الفصح وبافتتاح الكنيسة، وأضاف قائلاً "إن بناء الكنيسة الإنجيليكية في أبو ظبي يعكس مرة أخرى حقيقة التسامح القائم في البلاد واحترام معتقدات الآخرين". وفي شباط فبراير عام 2008، احتفل أكثر من 2500 مسيحي من أكثر من 21 طائفة مختلفة بالكنيسة الجديدة، وعبر القس كامرون أرينسن بأن هذا "اعتراف بثلاثين سنة من وجود الجالية المسيحية في أبو ظبي".

في 13 شباط فبراير عام 2008، وقع بطريرك الإسكندرية وسائر إفريقيا ثيودوروس الثاني اتفاقية مع مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث للمساعدة على بناء جسر ثقافي بين الإسلام والمسيحية. ونصت الاتفاقية على أن يتبادل الطرفان المطبوعات والدوريات الصادرة عن كل منهما بشكل دوري. ومن البنود المهمة التي شملتها الاتفاقية أن يقوم مركز جمعة الماجد بتأسيس مختبر للتصوير الرقمي يتكون من وحدات للتصوير وتوابعها في موقع البطريركية في الاسكندرية، وأن يقوم المركز بمساعدة البطريركية في ترميم المخطوطات بتوفير الأجهزة المطلوبة من قبل المركز.

و في 16 كانون الثاني يناير عام 2008، استقبل ولي عهد ونائب حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي الأسقف مايكل أغسطس لويس رئيس الكنيسة الإنجيليكانية في قبرص والخليج. وأكد الطرفان على أهمية التسامح والحوار بين الأديان والتعايش المتبادل بين الأديان.

وفي 5 كانون الثاني يناير عام 2008، قال حمدان المزروعى رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف أن الهيئة حضرت الخطة الاستراتيجية لما بين 2008 و 2010 على أساس نشر الثقافة الإسلامية المعتدلة وحماية المجتمع من "الأفكار والاتجاهات الخاطئة" التي تؤدي إلى السلوك المتطرف.

وفي 25 كانون الأول ديسمبر عام 2007، شارك الشيخ السيد علي الهاشمي مستشار رئيس الدولة للشؤون القضائية والدينية في احتفالات الكنيسة الأنجليكية بعيد الميلاد.

وفي 27 تشرين الأول أكتوبر عام 2007، اجتمع الأمير كريم أغا خان الرابع إمام الطائفة الإسماعيلية بالفريق أول محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية.

و في 11 تشرين الأول أكتوبر عام 2007، نسق الحبيب على زين العابدين الجفري مؤسس ومدير عام مؤسسة طابه تحرير رسالة مفتوحة كتبت وقّعها 138 عالما وزعيما دينيا مسلما بارزا ووجهوها إلى قيادات جميع الكنائس المسيحية والزعماء ذوي النفوذ في العالم ممن يبحثون عن أرضية مشتركة يمكن للأديان العالمية أن تتعاون فيها من أجل إقامة السلام. وكان أساس هذه الرسالة هو الإيمان المشترك بين المسلمين والمسيحيين في مبدأ حب الله الواحد وحب الجار. ورحب الكاردينال جان لويس توران رئيس مجلس الأساقفة للحوار بين الأديان بالرسالة وأشاد بمضمونها الذي يوصي بحوار روحي بين الإسلام والمسيحية.

و في 23 أيلول سبتمبر عام 2007، استقبل رئيس الدولة الشيخ خليفة علماء مسلمين ومتقنين وكثابا وصحفيين جاؤوا لتهنئته بحلول شهر رمضان. وشدد على الحاجة لنشر ثقافة الحب والاعتدال والتسامح في وجه التحديات الأيديولوجية والثقافية التي تشوّه صورة الإسلام.

و في 19 أيلول سبتمبر عام 2007 ، استضاف الفريق أول الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية محاضرة حول "التشابه بين الأديان" ألقاها إياد جمال الدين، وهو رجل دين شيعي وعضو في البرلمان العراقي.

و في 11 أيلول سبتمبر عام 2007، ألقى الشيخ السيد على الهاشمي مستشار رئيس الدولة للشؤون القضائية والدينية خطاباً حول الإسلام والتسامح في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية أثناء مراسم ذكرى الحادي عشر من أيلول سبتمبر.

و في 9 أيلول سبتمبر عام 2007، تم وضع حجر الأساس في إمارة الشارقة لإنشاء أول كنيسة للروس الأرثوذكس في شبه الجزيرة العربية. ومنح حاكم الشارقة قطعة الأرض لهذه الكنيسة لخدمة الجالية الأرثوذكس التي يقدر عددها بحوالي 100000. وستوفر هذه الكنيسة التي يبلغ كلفة بنائها 10 مليون دولار أمريكي (36 مليون درهم) مساحة تتسع لأكثر من 1000 مصلاً في المبنى الرئيسي، إضافة إلى 1000 شخص آخر في القاعة المجاورة بعد إتمام بنائها عام 2009.

### القسم الثالث: الإساءات والتمييز الاجتماعي

لم ترد أي تقارير عن حدوث إساءات أو تمييز مجتمعي بسبب المعتقد أو الممارسة الدينية، رغم أن الضغوط الاجتماعية حالت دون تحوّل البعض من الإسلام إلى أديان أخرى، وظهرت رسوم كاريكاتورية ذات طابع تمييزي في وسائل الإعلام.

تردّت بعض الآراء والتعليقات الصحفية والرسوم المتحركة المعادية للسامية أو غير المتسامحة دينياً في الصحف المطبوعة والالكترونية باللغتين العربية والانجليزية. ونشرت الصحف العربية مثل الاتحاد والبيان والخليج صور كاريكاتورية سلبية عن اليهود والرموز اليهودية ، بالإضافة إلى أنها قارنت زعماء إسرائيل بهتلر والنازيين.

عبر المواطنون أحياناً عن قلقهم بشأن تأثير ثقافات الأغلبية الأجنبية في الدولة على مجتمعاتهم (بما في ذلك تأثير الخدم في المنازل على الأطفال الإماراتيين). غير أن الإماراتيين تعرفوا على المجتمعات الأجنبية، وتوصلوا إلى أن الطريقة الأفضل لتحقيق التوازن في التأثير الأجنبي هي عن طريق دعم وتقوية العادات الأصلية الثقافية.

### القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

تقوم الحكومة الأمريكية بمناقشة قضايا الحرية الدينية مع حكومة الإمارات كجزء من سياستها العامة في تعزيز حقوق الإنسان.

وناقش مسؤولو السفارة في أبوظبي وموظفي القنصلية العامة في دبي قضايا التسامح والحرية الدينية مع مسؤولي الحكومة في بعض المناسبات، وشجّعوها على تعزيز الحرية الدينية بالسماح بافتتاح أو توسيع المرافق الدينية للأعداد الكبيرة من السكان الوافدين.

اجتمع مسؤولو السفارة مع مدير عام الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بشكل منتظم لمناقشة الحرية والتسامح الديني.

في 30 نيسان أبريل عام 2008، اجتمع المبعوث الأمريكي الخاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع الشيخ السيد علي الهاشمي مستشار رئيس الدولة للشؤون القضائية والدينية لمناقشة أمور التسامح الديني والتعاون بين الأديان.

وفي 13 كانون الثاني عام 2008، أشاد الرئيس الأمريكي جورج بوش بدولة الإمارات "كنموذج مثالي لدولة إسلامية متسامحة مع العقائد الأخرى" وذلك في خطاب ألقاه فور وصوله إلى أبو ظبي كجزء من زيارته للمنطقة.

قدم مسؤولو السفارة والقنصلية المساعدة في حماية الحرية الدينية بمراقبة أوضاع الحرية عن طريق استفسارات واجتماعات غير رسمية مع مسؤولي الحكومة وممثلي المسلمين والمسيحيين والعقائد الأخرى .